

كفاءة وفعالية المعونات الخارجية في دعم النمو المحابي للفقراء

أ.د. قدي عبد المجيد *

أ. بليلة لمين **

Abstract

The role of foreign aid in the growth process of developing countries has been a topic of intense debate. Foreign aid is an important topic given its implications for poverty reduction in developing countries.

The aim of this paper is to highlight the impact of foreign aid allocation on growth, necessary condition of poverty reduction, and claims that aid can contribute not just to growth but also to pro-poor growth, Through stimulating supplement domestic sources of finance such as savings, thus increasing the amount of gross domestic product, and through increasing the responsiveness of social indicators to economic growth.

المستخلص: شهدت المعونات الخارجية ودورها في عملية النمو في البلدان النامية نقاشا حادا وجدلا كبيرا، وذلك لما لها من آثار جليلة على الحد من الفقر والإقلال منه في هذه البلدان. إن ما نسعى إليه من خلال هذه الورقة هو تسليط الضوء على أثر تخصيص المعونات الخارجية على النمو، ليس باعتبارها شرطا أساسيا في الحد من الفقر فحسب، بل ما يمكن أن تسهم به في دعم النمو وجعله محابيا للفقراء ويعمل لصالحهم، من خلال تعزيز موارد التمويل المحلية على غرار المدخرات، وبالتالي دعم وزيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن توسيع وزيادة استجابة المؤشرات الاجتماعية في حجم النمو الاقتصادي المحقق.

* أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3.

** أستاذ مساعد قسم أ، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر.

أولا : مقدّمة :

أصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي على رأسها القضاء على الفقر المدقع والجوع، مسؤولية مشتركة تتقاسمها الدول النامية والمتقدمة، إذ لا تزال تدفقات المعونات الانمائية من الدول المانحة مصدرا تمويليا خارجيا مهما في موازنات وصناديق البلدان الفقيرة والمنخفضة الدخل، مستهدفة بها إرساء ودعم قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن البحث في كيفية تحقيق مصالحها الذاتية بعيدا عن المتطلبات التنموية. بالمقابل لا تزال البلدان الفقيرة والتي تتصف بمحدودية هيكلها ومؤسساتها وبنائها التحتية، في حاجة ملحة لدعم مواردها المحلية وتعزيز نمو دخلها بما يتيح الإقلال من وطأة فقر شعوبها.

من هذا المنطلق تبرز أهمية هذه المعونات والمساعدات في تعزيز الصلات والروابط بين الجهات المانحة والمتلقيّة، وكذا أهمية الاستفادة منها في دعم الجهود التنموية وزيادة دخول الأفراد والعوائل والبلدان الفقيرة. في هذا السياق حث الأونكتاد¹ عام 2000 على مضاعفة المعونة للدول الأفريقية باعتبارها أكثر البلدان فقرا ودعا أن تخصص الدول المتقدمة ما نسبة 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي² كمساعدة، وهي النسبة التي أقرتها الأمم المتحدة لاحقا باتفاق مع المانحين الرئيسيين، علما أن المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 1999، بلغت 0.24 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع 22 عضوا

¹ United Nations Conference on Trade and Development.

² الأمم المتحدة، التنمية الاقتصادية في أفريقيا مضاعفة المعونة : تحقيق الدفعة القوية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2006، ص3.

بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

I - مشكلة البحث :

إن تفعيل المعونة الممنوحة وتعظيم نواتجها يعتبر رهانا كبيرا جديرا بالتحدي، في ظل ما يحيط بالبلدان المتلقية من معوقات وصعوبات هيكلية ومؤسسية تقف حجر عثرة في سبيل إدارة هذه المعونة بشكل أمثل وعقلاني انطلاقا من درجة استيعابها، وصولا إلى كيفية إنفاقها وتخصيصها والانتفاع بتدفقاتها بما يخدم فعلا ويحايي الفقراء المستهدفين من هذه المعونة.

بناء على ما سبق تتضح المعالم الأساسية الكبرى لإشكالية هذا المقال، والتي يمكن بلورتها عبر السؤال الجوهرى الآتي: ما هي حدود كفاءة المعونات الخارجية في دعم وتعزيز النمو حتى يكون محاييا للفقراء ؟

II - فرضيات البحث :

للإجابة على الاشكالية المطروحة، عمدنا إلى صياغة الفرضيتين الآتيتين كونهما تمثلا لأكثر الإجابات احتمالا عما طرح من استفهامات.

1- على الرغم من التباين في الطروحات إلا أن الكثير منها تميل إلى وجود علاقة قوية ومؤثرة بين النمو والفقير، حيث كلما استفاد الفقراء أكثر من نواتج النمو كلما كان هذا النمو محاييا للفقير.

2- تشكل المعونة ملاذا عند محاولة تصحيح إخفاقات تعبئة الموارد المحلية لتخصيصها في معالجة ظاهرة الفقر، ولن تكون هذه المعونة مجدية إلا إذا أنفقت على محفزات النمو الذي يخدم الفقراء قبل غيرهم من فئات المجتمع.

III - المنهج :

قصد معالجة الاشكالية الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك عند محاولتنا توصيف ظاهرة الفقر ومسبباتها والآثار المترتبة عنها على المجتمع، كما استعنا بالمنهج التحليلي خصوصا عند محاولتنا إيجاد العلاقة بين النمو والفقر وكيفية حدوث التأثير بينهما، مع إدماج المعونة كمتغير رئيس، وتحليل بيئة وظروف وشروط عملها، لتكون أكثر فعالية وكفاءة في تحقيق أهدافها وجعل النمو من خلالها محاييا للفقراء؛ وهو ما يستدعي تحليل آليات عمل المعونة وكيفية تأثيرها على محفزات النمو للأغراض المذكورة. وقد عززنا هذين المنهجين ببعض الشواهد والدلائل الإحصائية والتي من شأنها تبرير بعض الأحداث والظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت نتاج تفاعل تدابير وإجراءات عملية تبنتها البلدان - المانحة والمتلقية - للتأثير في الفقر.

ثانيا : محاولة تحديد مفهوم للفقر:

إن المتصفح لمختلف الدراسات والكتابات المعنية بالفقر وسبل معالجته ليدرك تباين الاتجاهات وتعدد الآراء عند محاولة تحديد مفهوم الفقر، وما هذا التباين في الطرح إلا نتاج طبيعة الدراسة والغرض منها ومجال تخصص الدارسين لها، فقد يكون التعريف ذا بعد اقتصادي أو ذا بعد اجتماعي أو حتى سياسي، كما نجده مفهوما متغيرا بتغير المكان والزمان وهو ما يوحي في واقع الأمر إلى أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد.

اعتبر تقرير التنمية في العالم لعام 1990 أن الفقر " هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة"³ ؛ وعليه نجد أن هذا التعريف يعتمد في تحديده لمفهوم الفقر على عنصرين أساسيين هما :

- فقر الدخل الذي ينصرف معناه إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا؛
- فقر المقدرة الذي يوحى إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية.

في هذا السياق حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة (1996) فقر المقدرة بنقص الاستطاعة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، وهي حاجات ضرورية للإنسان بها يبقى حيا وتضان كرامته وتحقق قدرته على ممارسة نشاطاته الاعتيادية بشكل مقبول.

وقد تم الاستدلال على هذا الفقر بجملة من المؤشرات أهمها⁴:

- مؤشر الصحة والتعليم الذي يتضمن معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال ومعدل الأمية؛
- مؤشر الإقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب؛
- مؤشر الحرمان مثل البطالة.

³ البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ترجمة : مركز الاهرام للترجمة والنشر): تقرير عن التنمية في العالم 1990، ط1، القاهرة 1990، ص 41.

⁴ ناصر مراد : تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربته، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البلدة، مارس 2010. ص2.

وهي مؤشرات تعكس في مضمونها التوجهات الانمائية للألفية التي رعتها الأمم المتحدة والتي تستهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع كأول هدف رئيس ضمن الأهداف الثمانية المعلنة⁵.

من جانب آخر أقرّ الاتحاد الأوروبي في تعريفه الرسمي للفقراء بأنهم "الأشخاص المحرومين من الموارد المادية، الثقافية والاجتماعية ما يجعلهم مقصون من الحد الأدنى للعيش المقبول المتعارف عليه في الدولة الممتن إليها"⁶. لا يكاد هذا التعريف يختلف عن التوجه الذي تبنته الأمم المتحدة بقدر ما يعكس مستوى الرفاه الذي بلغته الدول الأوروبية المتقدمة من خلال تمكين الفرد الأوروبي من الأصول المادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية وبالتالي السعي إلى تحقيق أبعاد ومتطلبات التنمية البشرية.

تعدد الأسباب والعوامل المفضية إلى الفقر والتي يمكن إجمالها فيما يأتي:

- نواتج ومخلفات سياسة المستعمر: ذلك أن أكثر الدول التي تعاني من هذه الظاهرة كانت إلى وقت قريب مستعمرة من قبل القوى الاستعمارية، هذه الأخيرة ساهمت بسياساتها في نهب خيرات هذه الدول، وتهميش سكانها بالإضافة إلى نشر الكثير من المظاهر السلبية، كالأمية والجهل، وتجريدتهم من

⁵ الأهداف الانمائية للألفية التي أقرتها 189 دولة في سبتمبر سنة 2000: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تعميم التعليم الابتدائي؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ تحسين صحة الأمهات؛ مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الفتاكة؛ كفاءة الاستدامة البيئية؛ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

⁶ Observatoire national de la pauvreté et de l'exclusion sociale : Le rapport de l'observatoire national de la pauvreté et de l'exclusion sociale 2005-2006, la documentation française, paris, 2006,p16.

أراضيهم الخصبة والاستحواذ على ممتلكاتهم على اختلاف أنواعها، وهذه كلها عوامل ساهمت في التأخير الزمني لبلدان الجنوب المستعمرة في ركب قطار التقدم، وأثرت في نفس الوقت إلى زيادة هوة التخلف والفقر بهذه البلدان وشعوبها⁷.

- البطالة وتبعات تنفيذ برامج الخصوصية : أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام. وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات. كما نشير هنا أن الجزائر وبعض الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، وبالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية وعلى رأسها الحد من البطالة⁸.

- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: باءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وينسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة

⁷ حميدوش علي، براح محمد: الفقر وآليات محاربته، الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربته، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البلدة، مارس 2010. ص3.

⁸ عاقل فصيحة: البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011، ص6.

البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماماً فقد وسعت هذه البرامج الفجوة وزادت من أعداد العاطلين عن العمل، وكذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الأساسية. وقد انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ومنها بالخصوص الجزائر بحيث تخلت الدولة نسبياً عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي⁹.

- ارتفاع الأسعار والتوجهات التضخمية: يصاحب الإصلاح الاقتصادي ارتفاع أسعار الاستهلاك، من خلال تخفيض الإعانات، ورفع الأسعار، بما يتكافأ مع الأسعار الدولية، مما يساهم مباشرة في حدوث التضخم. كما يؤدي الانكماش وانخفاض الأجور إلى المعاناة بين الفقراء، حيث يضطرون إلى إعادة توزيع مواردهم المحدودة، كي يتكيفوا مع مجموعة جديدة من الأولويات¹⁰.

- الصدمات الخارجية: شهد الاقتصاد العالمي خلال الخمس سنوات الأخيرة ثلاث ازومات متوالية أحدثت تصدعا كبيرا في البنية الاقتصادية العالمية وافرزت نتائج سلبية عديدة أدت إلى زيادة حد الفقر في العالم وبدأت الأزمة بالارتفاع القياسي لأسعار الطاقة وأزمة الغذاء العالمية والارتفاع الحاد لأسعار السلع الغذائية وخاصة أسعار الحبوب، فضلا عن الأزمة التي بدأت مطلع عام 2008 وما زالت انعكاساتها السلبية مستمرة على معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية منخفضة الدخل.

⁹ نفس المرجع، ص 7.

¹⁰ حميدوش علي، برايج محمد: مرجع سابق، ص 5.

- الحروب والنزاعات : أدت الحروب والنزاعات في الكثير من الأقاليم والأقطار وعلى غرار ما عرفت دول الربيع العربي الى عدم الاستقرار او الهجرة، وتدمير البنى التحتية الأمر الذي غذى تفاقم الفقر.

- استثناء الفساد والرشوة : يبتلع الفساد السلع والنقود المقررة لمكافحة الفقر. إذ تحد هذه التسريبات من النمو الاقتصادي للدول بالإضافة إلى قلة مستويات الاستثمار وجهود مكافحة الفقر وغير ها من الجهود المتعلقة بتعزيز التنمية. كما تستنزف الرشاوى الصغيرة موارد الفقراء بإجبارهم على تقديمها للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات (الخدمات الصحية، التعليم، ...) والتي تكون الكثير منها مجانية طبقاً للقانون¹¹. ومع قلة الخيارات الأخرى قد يلجأ الفقراء إلى الفساد كاستراتيجية للبقاء من أجل التغلب على التهميش الذي يواجههم عند محاولة الذهاب إلى المدارس أو الحصول على وظيفة أو شراء منزل...¹²

ترسم معالم الفقر ومظاهره لأي مجتمع في العديد من الآفات والسلوكيات التي ينجر عنها تكاليف اقتصادية واجتماعية تنعكس على الحياة والواقع المعيش سلباً؛ ومن ضمن هذه المظاهر نذكر :

¹¹ كشفت دراسة أجريت في المكسيك أن 25% من دخول الفقراء يتم صرفها على الرشاوى الصغيرة، كما أظهرت نتائج بارومتر الفساد لعام 2007 والتي تصدرها منظمة الشفافية بأن الفقراء يدفعون رشاوى أكثر من فئات الدخل الأخرى وذلك للحصول على الخدمات الصحية أو المدرسية أو مساعدة من الشرطة.

¹² الشفافية الدولية: الفقر والفساد، ورقة عمل معدة بواسطة البرنامج العالمي عن الفقر بالأمانة العامة لمنظمة الشفافية بالتعاون مع إدارة البحوث والسياسات، برلين، 2008، ص2.

- تفشي الأمراض والآفات الاجتماعية:

يمكن الإشارة في هذا المجال الى عدد من المظاهر الاجتماعية، منها:

* انتشار الجريمة : صلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة فلقد أكد الفلاسفة القدامى على أن الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة، وقديماً أيضاً قال سقراط: " أن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة " وحديثاً اعتبر كلارك: " أن جرائم الفقراء وجرائم الناس مسلوبى القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره اتجاه الاغنياء وان الفقراء قد يحملون حملاً على ممارسة الجريمة من اجل توفير الغنى والثروة " وهذا يعني أن ظروف الفقر هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة¹³.

* التسول والتشرد: وهو نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها الى الخروج عن اطار الأنماط الاجتماعية السليمة إلى الأنماط الاجتماعية الغريبة والدخيلة.

* تجارة الجنس وما يلحقه من تفكك أسري وانحلال أخلاقي وتفشي الأمراض ذات العلاقة بهذا التصرف.

* انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات والمسكرات.

¹³ شيهب عادل: الفقر والجريمة-المفاهيم والعلاقة-، مجلة العلوم الاجتماعية (مجلة إلكترونية)، www.swmsa.net، تُصفح في أوت 2012.

- تدني المستوى التعليمي والثقافي:

تؤثر المشكلات والقضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كفيًا للثقافة..) لبلد ما من البلدان على التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي. وهنا لابد من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية... إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي. وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيَتْ وما زالت ترسف تحتها الأمة العربية، تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية¹⁴.

- تدهور المستوى الصحي :

نجد له نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيسي سوء التغذية وتفشي بعض الأمراض ناهيك عن ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية (الكشوفات الطبية، التحاليل المخبرية، الأدوية، الإقامة الطبية،...).

¹⁴ عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، بلحمدي سيد علي: استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة- حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربته، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البلدة، مارس 2010. ص5.

- الإقصاء وضعف المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية:

تنتشر ظاهرة الإقصاء الاجتماعي في المجتمعات الريفية، وأثبتت الدراسات أن عملية توزيع الريع عامل هام في وجود وقيام مثل هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة. الأمر الذي يزيد من وطأة الفقر واتساع رقعته لانشغال هؤلاء المهمشين بتوفير ضروريات العيش. كما أن أهم سلبياتها انزياح المجتمع ضد نفسه ومكوناته، بل إنه حتى في المجتمعات المتقدمة شكلت جيوب المهمشين مشكله للأنظمة والحكومات. كونهم لا يشاركون في الحياة السياسية ولا حظ لهم في اتخاذ القرار وهذا في الواقع مدعاة للمساواة وعدم تكافؤ الفرص وتقسيم أوصال المجتمع بين الطبقة العليا والطبقة السفلى.

- الانعكاسات السلبية على وضع الأطفال والأمهات:

يقوم تعريف فقر الاطفال على نهجين، أولهما قائم على الدخل/الاستهلاك، ثانيهما هو تعريف الفقر على أنه شكلا من أشكال الحرمان والتي يقاس بها سبل حصول الاطفال على المياه والصرف الصحي والمأوى والتعليم والصحة والغذاء والمعلومات¹⁵. ومن انعكاسات هذه الظاهرة على الاطفال هي العمالة، ويرجع السبب الرئيس في عمالة الاطفال بالدرجة الأولى إلى العوامل الاقتصادية، فتدني معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل بما فيه الموجه للتعليم والصحة ورعاية الطفولة يساهم بشكل كبير في عمل الاطفال،

¹⁵ منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف): دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر، القاهرة، 2010، ص3.

فالفقير هو ما يدفع الطفل الى العمل. كما أن تسرب الأطفال من المدارس وعدم توفير بيئة تعليمية مناسبة يعد من الاسباب التي تدفعهم الى العمل¹⁶. من جانب آخر يؤثر المستوى التعليمي للأُم على فقر الاطفال، إذ كلما زاد مستوى التعليم لديها كلما قلّ احتمال تربيتها لأطفالها في أسرة معيشية فقيرة وفقا لجميع مقاييس الفقر والحرمان. إذ أثبتت بعض الاحصاءات أنه ما يقارب ثلث الأسر المعيشية ذات الأطفال التي لم يحضر أربابها المدرسة تعيش في فقر ناجم عن الدخل بالمقارنة بنحو 18.6% من تلك التي حصل أربابها على تعليم ابتدائي، وحوالي 13.4% من تلك التي تلقى أربابها تعليما ثانويا أو أعلى. وفي حالة الأمهات اللائي يكون تعليمهن مساويا أو أعلى من التعليم الثانوي، ينخفض احتمال أن يكون أطفالهم محرومين تعليميا إلى 0.7%¹⁷.

¹⁶ في تقرير لمنظمة العمل الدولية ذكر أن هناك حوالي 250 مليون طفل بين سن 5 و14 عام يعملون في الدول النامية وحدها منهم 48% يعملون كامل الوقت.

¹⁷ نفس المرجع، ص6.

ثالثا : اتجاهات النمو الاقتصادي والفقراء:

يشكل النمو الاقتصادي¹⁸ هاجس الكثير من الحكومات والدول وواضعي السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل حصيصة الجهود والنشاطات الانتاجية والاستهلاكية التي يستفيد منها الأفراد في زيادة مستوى معيشتهم وكذا الدولة في القيام بمهامها على غرار حماية الطبقة الاجتماعية المهمشة والمحدودة الدخل.

يقاس معدل النمو الاقتصادي بالتغير النسبي الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة، عادة ما تكون بين عامين متتاليين. كما يمكن قياس درجة النمو الاقتصادي لأي اقتصاد بالنظر إلى المستوى المعيشي للأفراد، وللحكم على ذلك يتم قسمة الناتج المحلي الإجمالي المحتسب على إجمالي عدد السكان، وينتج عن ذلك الحصول على مقياس متوسط الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي يعكس إلى حد ما مستوى الدخل الفردية ومقدار زيادتها، ولكي يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يزيد الناتج بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني، ومن ثم يزيد مستوى معيشة الأفراد. للإشارة فإن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد لا بد أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية فقط، وتحسب الزيادة الحقيقية في الدخل باستبعاد التضخم من معدل نمو الدخل الفردي¹⁹.

¹⁸ الزيادة المطردة في حجم السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما في فترة زمنية معينة، وقد يوصف النمو بالطويل الأجل أو ما يعرف بالنمو المستدام والذي تدوم استمراريته حسب بعض المحللين إلى سبعة أعوام متتالية.

¹⁹ معدل النمو الحقيقي = معدل النمو في دخل الفردي النقدي - معدل التضخم.

يساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي المختلفة، مما يزيد من امكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الابداع والابتكار للأفراد، ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بشكل أفضل. ويرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة في المجتمع والبحث والتطوير والتعليم والصحة... وبالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام أو المستمر تعبيراً عن العملية التنموية بكاملها. وهو دليل آخر على عدم جدوى الفصل بين السياسة عن الاقتصاد من جهة، وبينهما وبين العلاقات الاجتماعية والخلفيات الثقافية للمجتمعات من جهة أخرى. فإذا كان الهدف الحقيقي من رفع معدلات النمو الاقتصادي هو الإنسان ذلك لأنه المصدر الرئيس لهذا النمو على الأجل البعيد²⁰.

يتحقق النمو الاقتصادي لأي بلد نتاج عدة مصادر، أهمها²¹:

أ- تراكم رأس المال متضمناً كل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات والسلع الرأسمالية، ويتتج تراكم رأس المال من عملية تعبئة المدخرات واستثمارها قصد زيادة الانتاج والدخل في المستقبل، كما يمكن أن

²⁰ ربيع نصر: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، www.syrianeconomy.org، في أوت 2012، ص3.

²¹ كامل رشيد علي التل: أثر التعليم على النمو الاقتصادي " حالة الأردن " رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص43

ينتج من خلال المعونات الخارجية وكذا آليات الاقتراض أو الاستدانة من الداخل أو الخارج، في ظل وجود بنية تحتية كفيفة بتسريع النشاط الانتاجي.

ب- الزيادة في عدد السكان التي تؤدي إلى زياد حجم السوق وبالتالي زيادة القوى العاملة، مع ضرورة مراعاة كفاءة العنصر العامل أو استدراكها بالتعليم والتدريب لكسب المهارة وهذا من شأنه أن يزيد من إنتاجيته ومستوى أدائه.

ج- الابتكار والتطور في المستوى الفني: تشير العديد من الدراسات أن معظم الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل الوطني في الدول الصناعية تنسب إلى التقدم الفني أكثر مقارنة بتراكم رأس المال، في هذا الصدد أورد تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2006 حول اتجاهات التكنولوجيا في العالم بأن الصين وهي من الدول المرتفعة النمو تمثل الآن المرتبة الثانية في العالم حيث يوجد بها 966 ألف باحث تأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة حيث يوجد بها 1.3 مليون باحث واحتلت اليابان المركز الثالث بنحو 677 ألف باحث بينما احتلت روسيا المركز الرابع.

لأداء السياسات الاقتصادية الكلية أثر على الفقر، على اعتبار هذا الأخير ظاهرة متعددة الأوجه وليدة ضعف أداء واختلالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في بيئة ما وفترة ما، ولعل من أبرز هذه الاختلالات ما تعلق بالشق الاقتصادي ممثلا في حزمة من المؤشرات والمتغيرات تعكس مستوى الأداء، أهمها: مستوى الدخل الوطني وكيفية توزيعه، نمط الاستهلاك، حجم الاستثمار ومجالاته، مستوى التشغيل، التضخم وآثاره، سياسة الانفاق وسبل تمويلها... إضافة إلى النمو الاقتصادي، هذا المؤشر وعلى غرار المؤشرات الأخرى إن لم يحقق أهدافه المعيارية والمرجوة للفقر والفقراء نصيب من هذا الإخفاق.

من هذا القبيل اشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة متينة بين النمو الاقتصادي وظاهرة الفقر. فقد أكد الاقتصادي Malthus عام 1798 وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والفقر إذ لاحظ أن معدل نمو الحاجة إلى الغذاء لتلبية الحاجات البيولوجية - الذي يعود بدوره إلى النمو الاقتصادي - يزيد بمعدل أقل من زيادة معدل نمو السكان وهذا كفيل بالرفع من مستويات الفقر

كما ربط الاقتصادي Marx عام 1849 بين النمو الفقر في إطار نظريته عن فائض القيمة موضحاً أن النمو الاقتصادي المحقق في ظل النظام الرأسمالي يقوم على اساس تعظيم الأرباح، ويتم ذلك من خلال استغلال الطبقة العاملة بتخفيض أجورها وتطوير التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة مما يؤدي إلى وجود ما أسماه Marx "بجيش العاطلين"، وهذا بدوره يدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى حد الكفاف. وعلى ذلك ينتج من النظام الرأسمالي نمو اقتصادي وعدم عدالة في توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر²².

بالمقابل أظهرت دراسات أخرى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر ليست دائماً في نفس الاتجاه أو المنحى، وهو ما ذهب إليه الاقتصادي Rosenstein-Rodan في نموذج الدفعة القوية (Big push)، مشيراً أن مصيدة الفقر التي تعانيها الدول النامية ترجع إلى استقرار الدخل عند حد الكفاف نظراً إلى انخفاض رأس المال، وأن حدوث دفعة قوية من خلال حد أدنى من الاستثمارات تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي

²² عزة محمد حجازي : أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 83.

تمكن المجتمع من الخروج من مصيدة الفقر. كما أكد الاقتصادي Rostow على العلاقة العكسية بين نمو الناتج والفقر من خلال نموذج المقتراح حول مراحل النمو الاقتصادي أنه في سياق المراحل الخمس للنمو²³ يتم التحول إلى قطاع الصناعة والأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تؤدي إلى نمو الناتج بمقدار يفوق نمو السكان، ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف وارتفاع مستوى معيشة الأفراد²⁴.

لم تتوقف الدراسات حول النمو الاقتصادي وآثاره عند هذا الحد بل تبعتها أبحاث ونظريات أخرى في شكل نماذج تفسر العلاقة بين الفقر والنمو والاستثمار والأجر والكثير من المتغيرات وآلية التفاعل فيما بينها، وهو شأن نموذج Harrod-Domar عام 1946 ونموذج Solow عام 1956 ونموذج النمو الداخلي في الثمانينيات الذي أعطى بعداً جديداً للاستثمار ليشمل رأس المال البشري والأخذ في الحسبان منطق التنمية البشرية للتأثير على ظاهرة الفقر من واقعها الإنساني. هذا الاهتمام من طرف الباحثين ورجالات الاقتصاد وحتى التجارب التي عاشتها الكثير من البلدان مع ظاهر الفقر (بلدان إفريقيا، شرق آسيا، أمريكا الجنوبية، ..) ليوحي بالإيمان العميق من طرف هؤلاء

²³ مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة السير نحو النضوج، مرحلة الاستهلاك العالي أو الكثيف. للمزيد راجع: بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 117-118.

²⁴ عزة محمد حجازي: مرجع سابق، ص 83.

بفعالية النمو الاقتصادي الموجب والمستمر في الاقلال من حدة الفقر وانعكاساته على الواقع المعيش.

رابعاً : مفهوم النمو الاقتصادي المحابي للفقراء عنصر مجابهة لظاهرة الفقر:

يعرف النمو الاقتصادي المحابي للفقراء انطلاقاً من قاعدة استفادة الفقراء من النمو بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء²⁵، وبهذا يكون النمو الاقتصادي غير محاب للفقراء إذا أدى إلى زيادة نسبة الفقراء، عندها يكون النمو محابياً للأغنياء. وقد ساهم البنك الدولي في إثراء هذا المفهوم بالكثير من البحوث والدراسات منذ العام 2000 في ظل سعي المجتمع الدولي نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية التي تجعل الاقلال من الفقر هدفاً رئيساً، ومن جملة ما تمخض عن هذه البحوث بروز مفاهيم مرادفة للنمو المحابي للفقراء على غرار النمو عمومي النفع والنمو المشترك والنمو المضطرد والمستدام وغيرها...²⁶

يتحقق النمو الاقتصادي المحابي للفقراء أساساً بالعوامل التي تحقق النمو الاقتصادي عامة، زيادة على التركيز على الأنشطة المحفزة للنمو التي تخدم وتعمل لصالح الفقراء؛ ومن أبرزها :

²⁵ ربيع نصر: النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، ص3.

²⁶ نفس المرجع، ص3.

أ- التنمية الريفية الزراعية والأمن الغذائي : يمثل فقر الريف 63% من الفقر على مستوى العالم ويصل إلى 90% في بلدان مثل البنغلاديش وبين 65% و90% في افريقيا جنوب الصحراء²⁷. لذا كان لزاما على الجهات المخولة بتقليص آثار هذه الظاهرة تصويب الجهود على فئة المزارعين صغار ملاك الأراضي ومستأجريها والعاملين فيها غير المالكين لها وكذا المرأة الريفية، وهذا بمساعدتهم على تملك الأصول (عقارات وأراضي وحيوانات ومصادر للمياه وآلات انتاج..) وتنميتها وتطوير برامج ري صغيرة وتعزيز توليد الطاقة الكهربائية ومد شبكاتها وانشاء هياكل صحية وتربوية للمحافظة على الثروة الزراعية والحيوانية وكذا فك العزلة بدعم شبكة المواصلات والاتصال لتساهم في إيجاد أسواق تكفل لهم تصريف منتجاتهم. غير أن تحقيق هذه التنمية مكفول بشروط، أبرزها²⁸:

- ✓ ألا تكون أسواق الاراضي ورأس المال مشوهة بفعل التركيز الشديد على ملكية الموارد الطبيعية بما في ذلك عقود الايجار الجائرة والتقييد الذي تتسم به أسواق راس المال؛
- ✓ ألا تكون السياسة العامة للتسعير والضرائب وسعر الصرف جائرة على الزراعة ومشجعة لإزاحة العمالة منها؛
- ✓ أن يكون الاستثمار في التعليم الأساسي والرعاية الصحية ناجعا؛
- ✓ أن يكون دعم القطاع العام للبحوث الزراعية قويا ومتاحا لصغار المزارعين؛

²⁷ محمود حسن خان : فقر المناطق الريفية في البلدان النامية وانعكاساته على السياسة العامة، مجلة قضايا اقتصادية، العدد 26، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001، ص2.

²⁸ نفس المرجع، ص8.

✓ أن تتوفر الصيانة الكافية لرأس المال المادي الموجه للريف والزراعة عامة؛
✓ أن يشارك فقراء الريف في تحديد البرامج وتصميمها وتنفيذها.

ب- التمويل المصغر : وهذا من خلال منح قروض صغيرة لمشروعات صغرى عائلية ومن دون فائدة، واتخاذ التدابير على ألا تكون هذه القروض متعثرة باعتماد نظام قرض يشمل مؤسسات الزكاة والصدقة والوقف وإشراك البنوك التجارية في توفير صيغ تمويل على غرار ما تقدمه البنوك الإسلامية من منتجات لا ربوية كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والمزارعة والمساواة...، وغيرها من التمويلات التي لا تثقل عبئ الفقراء.

ج - تشجيع القطاع الخاص: تشكل مؤسسات القطاع الخاص سبيلا ناجعا للتخفيف من شدة الفقر ودعم النمو الاقتصادي، من خلال المساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء، وامتصاص اليد العاملة العاطلة ودعم مداخل الأسر والعوائل الفقيرة، الأمر الذي يجعل هذا القطاع بديل وشريك لمؤسسات القطاع العام وأحد رهانات تصحيح إخفاقات الدولة باعتبارها المسؤول المباشر عن سياسات الإقلال من وطأة الفقر وتداعياته.

د - تنمية رأس المال البشري : يقصد بهذا المصطلح في مضمونه العام التنمية الشاملة للقدرات وزيادة مهارات ومعارف عموم أفراد المجتمع، وقد تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام 1990 هذا المفهوم معرّفا التنمية البشرية بأنها عملية توسيع لخيارات الأفراد²⁹، وأساس هذه الخيارات

²⁹ كتوش عاشور، قورين حاج قويدر: التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات إقليمية، العدد 10، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص3.

هو عيش الفرد حياة طويلة وصحية، واكتساب معارف ومهارات والحصول على الموارد الضرورية للعيش الكريم.

أما الخيارات الأخرى فتتضمن الحرية والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا التمتع بفرص الابداع والإنتاج، والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الانسان المكفولة من طرف الهيئات والمنظمات المحلية والدولية. في هذا السياق تسترعي التجربة الماليزية انتباه المهتمين بالتنمية البشرية كونها من الدول الرائدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وإكساب المهارات للفقراء، على اعتبار ان هذا الأمر يتيح لهم فرص عمل أكبر وإقامة مشروعات صغرى والاستفادة من مخرجاتها. وقد انتهجت ماليزيا نظاما تنمويا شاملا يمس غالبية أفراد المجتمع الماليزي، وبخصوص الفقراء منهم وهذا من خلال حزمة من الإجراءات والتدابير العملية ؛ من جملتها³⁰ :

- ✓ الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة ومجانية التعليم الاساسي؛
- ✓ تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية؛
- ✓ توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف الوطنية؛
- ✓ العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي؛
- ✓ مواكبة التطورات التقنية والمعلوماتية؛
- ✓ توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد؛
- ✓ الربط بين التعليم وانشطة البحوث؛
- ✓ الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة.

³⁰ للتفصيل أنظر : نفس المرجع، ص ص 7-16.

وقد واكبت هذه الاهتمامات اصلاحات اقتصادية ومالية واتخاذ تدابير تنموية ذات صبغة اجتماعية في إطار تحقيق العدل والمساواة بين الأفراد، الأمر الذي عجل في تحقيق مكاسب مرضية من ضمنها نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات مشجعة والتخلص التدريجي من الفقر حيث لمحت الاحصاءات أن نسبة الفقر عام 2010 انخفضت إلى 3.8% مقارنة بعام 2005 أين بلغت 5.7%³¹، علما أن الفترة 1970-2000 شهدت تدرجاً ملحوظاً في هذه النسبة حيث انتقلت من 52.4% إلى 5.5% وهو ما يعكس فعالية الأداء التنموي الممنهج وجهود الإقلال من ظاهرة الفقر وانعكاساتها.

جدول رقم (1): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لبعض البلدان (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
5.1	7.2	-1.6	4.8	6.3	5.6	5.3	6.8	5.8	ماليزيا
2.5	3.3	2.4	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	الجزائر
9.3	10.4	9.2	9.6	14.2	12.7	11.3	10.1	10.0	الصين

المصدر: البنك الدولي / <http://data.albankaldawli.org/indicator/>، أكتوبر 2012.

من الناحية الحسابية كانت مساهمة كل من M. Pernia و N. Kakwani الأبرز في محاولة إيجاد قاعدة قياسية يتم على أساسها تقدير حالة محاسبة النمو الاقتصادي للفقراء من عدمه، إذ تم تعريف هذا المؤشر على أنه نسبة المرونة

³¹ كونا: الفقر في ماليزيا يتراجع 50 بالمئة في 2010، رؤية اقتصادية (مجلة الكترونية)، www.alroya.com، تصفح في سبتمبر 2012.

الكلية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة³² وفق العلاقة الآتية :

مؤشر النمو المحابي للفقراء = 1+ (المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع / المرونة الفرعية مع مستوى

حيث أن المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع هي المرونة الفرعية مع درجة عدم العدالة³³ مضروبة في مرونة درجة عدم عدالة التوزيع مع متوسط الإنفاق أو ما يعرف بمرونة S.kuznets. وعلى هذا الأساس اقترح Pernia و Kakwani المعايير الآتية للتعرف على درجة محاباة النمو للفقراء.

جدول رقم (2): معايير قياس مؤشر النمو المحابي للفقراء

علامة وقيمة المؤشر	حالة محاباة النمو للفقراء
سلبية	نمو اقتصادي ضد الفقراء
موجبة واقل من 0.33	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة
أكثر من 0.33 وأقل من 0.66	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة
أكثر من 0.66 وأقل من الواحد	نمو اقتصادي محابي للفقراء
واحد أو أكثر	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة

المصدر: علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، سلسلة جسر التنمية، العدد 82، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 6.

³² علي عبد القادر علي، النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، سلسلة جسر التنمية، العدد 82، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 5.

³³ على غرار معامل Gini : مؤشر قياس رقمي لعدالة توزيع الدخل الوطني اعتمادا على منحني لورنز حيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد.

وبناء على النماذج القياسية والنتائج التي تم تأسيسها، فقد كانت هنالك محاولة اسقاط ما تم التوصل إليه على واقع مجموعة من الدول العربية توفرت البيانات المتعلقة بحجم نفقاتها ومستويات دخولها، من أجل استخلاص مدى محاباة النمو في هذه الدول للفقراء أم للأغنياء، وكانت نتائج الدراسة حسب الجدول أدناه، الذي يوضح رغم التباين في مستويات الأداء والنمو الاقتصادي إلا أن النمو في مجمله ليس محابيا للفقراء ولا في صالحهم وهو ما قد يعكس الأسباب الرئيسة التي أبقت الفقر متفشيا في هذه الدول.

جدول رقم (3): النمو المحابي للفقراء في عينة من الدول العربية

الدولة	الفترة الزمنية	معدل النمو المشاهد (%)	معدل النمو الفعال (%)	الكسب أو الخسارة في النمو (%)	طبيعة النمو
الأردن	1997 - 2006	3.7	3.5	- 0.2	غير محابي
جيبوتي	1996 - 2002	- 7.6	- 8.2	- 0.6	غير محابي
مصر	1995 - 2005	1.4	1.3	- 0.1	غير محابي
المغرب	1999 - 2007	2.8	2.5	- 0.3	غير محابي
موريتانيا	1996 - 2006	1.2	0.9	- 0.3	غير محابي
اليمن	1998 - 2005	- 1.0	- 1.6	- 0.6	غير محابي

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص 13.

خامساً : علاقة النمو المحابي للفقراء بسياسة الإنفاق وتوزيع الدخل في إطار الإقلال من حدّة الفقر :

يقصد بإعادة توزيع الدخل الاجراءات التي تعتمدها الدولة لتصحيح التباين بين دخول الأفراد. وتعد مشكلة توزيع الدخل في الدول ذات النسب العالية في مستوى الفقر، من صميم اهتمامات الاقتصاديين الباحثين عن سبل التخفيف من هذه الظاهرة، كون سوء عدالة التوزيع أحد الأسباب المباشرة في استفحال الفقر، فضلاً عن العلاقة التي تربط تحقق النمو الاقتصادي المحابي للفقراء بتوزيع الدخل.

يعتبر الاقتصادي ³⁴Simon.kuznets من أوائل من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال بحث نشره عام 1955. وعلى الرغم من محدودية البيانات المتوفرة، تمكن من جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة ولفترة زمنية طويلة مدتها 25 عاماً، استطاع من خلالها ³⁵:

أ- تحديد العوامل التي تعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في مجموعتين: الأولى تُعزى إلى تركّز الإدخارات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب إرتفاع أصولها الداخلية، والثانية تنسب إلى الهيكل الصناعي، بسبب تحول تركيز الدول المتقدمة على الزراعة إلى الصناعة.

³⁴ اقتصادي وإحصائي أمريكي من أصل روسي، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971. يعتبر أب الحسابات الوطنية ووضع المجمع الاقتصادي "الناتج الداخلي الخام (le PIB)" عام 1934.

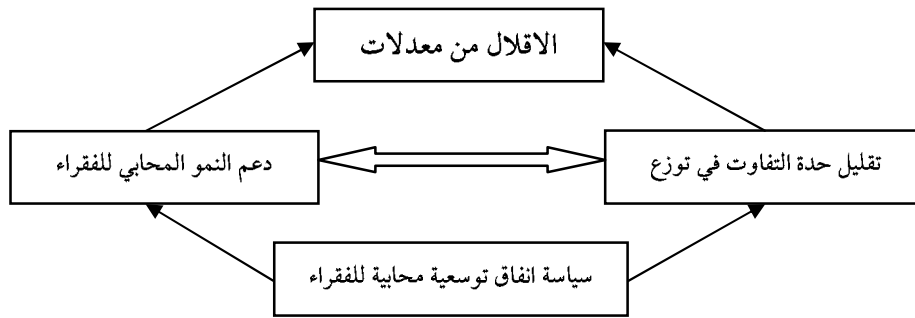
³⁵ رضا صاحب ابو حمد : توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة دراسات اسلامية معاصرة. الاصدار الأول، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص4.

ب- تحديد العوامل التي تحدد اتساع التفاوت في توزيع الدخل، كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة. ويصل S.kuznets من خلال هذه الدراسة إلى استنتاج مفاده أنّ العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الإقتصادي، تأخذ شكل مقلوب الحرف (U)، أي إنّ التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الأولى من عملية النمو الإقتصادي، ثم تزداد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر، وبعدها يأخذ بالتقلص في مراحل متقدمة من النمو الإقتصادي. وتمكن S.kuznets من إثبات صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية قام بها عام 1963.

في هذا الاتجاه، خلصت دراسة قام بها البنك الدولي عن الفقر في دولة الأردن إلى أنّ الانخفاض في عدد الفقراء بين عامي 1980 و 1986 يعود للنمو الاقتصادي، وكذلك لتحول مهم في توزيع الدخل لصالح الفقراء. وفي دراسة لاحقة لنفس الهيئة ولنفس الدولة بنيت على تحليل نتائج مسح موازنة الأسرة لعام 1997، تظهر أنّ الفقر في الأردن وباستخدام جميع المؤشرات، قد انخفض خلال المدة 1992-1997 والسبب في ذلك هو تراجع حدة التفاوت في توزيع الدخل وليس زيادة معدلات النمو³⁶.

³⁶ صابر بلول: السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، سورية، 2009، ص 561.

الشكل رقم (1): اثر الانفاق العام على النمو ومعدلات الفقر



المصدر: من إعداد الباحث

من الشكل أعلاه نحاول إبراز دور سياسة الانفاق العام أو الحكومي، أحد أوجه السياسات الاقتصادية للدولة وأداة للتدخل من أجل التأثير في المجريات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد، حيث يستغل الانفاق العام عادة في إشباع الحاجات وتحقيق النفع العام، على غرار تحقيق الأمن والاستقرار واستتباب النظام وكذا توفير الخدمات بما فيها الموجهة للفقراء (الصحة، التعليم، الإيواء...)، فضلا عن إنجاز المشروعات العامة التي ينأى عنها القطاع الخاص كونها لا تدر عائدا مجزيا ومباشرا على صاحبه رغم مردوديتها الاقتصادية وما تحققة من مصلحة مشتركة.

وقد يتعدى دور الانفاق هذا إلى جعل من هذه السياسة - سياسة الانفاق العام - أداة بيد الحكومات للتوجيه والضبط الاقتصادي والاجتماعي، ومن جملتها ضبط الاختلالات في توزيع الدخل وتصحيح الفوارق الاجتماعية بصرف النفقة في تحقيق برامج الاقلال من الفقر عبر تخصيص موارد مالية أكثر للفئات المحدودة الدخل تكفل لهم الرعاية الصحية والتربوية، وإتاحة فرص التمويل المصغر بأقل التكاليف، والتمكين من مختلف الاصول المادية الأكبر

شريحة من هاته الفئة وبشكل عادل، وهذا في الحقيقة من شأنه المساهمة في خلق بيئة تدفع بالنمو الاقتصادي نحو الأمام مع استفادة الفقراء من ثمار هذا النمو، ما دام مقومات نجاح سياسة الإقلال من الفقر رهينة معدلات نمو قوي ودائم في ظل متطلبات المساواة وتقليل التفاوت والعدالة الاجتماعية والحكم الراشد التي يمكن أن تؤسسها الدولة في المجتمع.

سادسا: المعونة وسيلة ورهان لحفز النمو المحايي للفقراء:

أضحى ضعف الدخل والموارد المالية وسوء توزيعها بسبب ضعف أداء السياسات وندرة الثروات وتراجع مستويات النمو مشكلة بارزة في تفشي ظاهرة الفقر، ومعيقا رئيسا في سياسة الإقلال منها. من هنا أصبحت المساعدات والمعونات التي تخصصها الدولة أو المتأتية من الخارج أحد التدابير المعتمدة لتصحيح بعض الانحرافات والإخفاقات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي ما فتئ الفقراء يتحملون تداعياتها وأوزارها.

تعتبر التحويلات أو المعونات بمثابة نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من غير أن تحصل على مقابل³⁷، وهي على نوعين: معونات داخلية توجه إلى جهات محلية حسب الغاية من تخصيصها، فقد تكون المعونة إدارية في شكل مبالغ نقدية تمنح إلى شخصيات معنوية لسد عجزها عن تسيير مصالحها وأداء مهامها حسب ما تمليه السياسة العامة للسلطة المركزية، كما قد تكون المعونة اقتصادية موجهة لدعم الانتاج المحلي وحمايته من المنافسة الأجنبية أو دعم أسعار بعض المنتجات الواسعة الاستهلاك حفاظا على معيشة بعض الفئات المحدودة الدخل، أما المعونة

³⁷ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، الأردن، 2011، ص71.

الاجتماعية فهي تحويلات نقدية ذات بعد اجتماعي تقدم لجهات مختلفة الغرض منها تحقيق أهداف اجتماعية مثل معونات البطالة والمعونات المقدمة لدور رعاية الأيتام والعجزة والفقراء والمنكوبين والمعونات المقدمة للجمعيات الخيرية والعلمية والاجتماعية³⁸.

بالمقابل هناك معونات خارجية تمنح لدول أو أحزاب أو جمعيات في الخارج كسبا للتأييد والمساندة لقضايا أو مواقف وطنية، أو تمنح مساعدة تحت غطاء إنساني من باب التكافل عند حدوث طوارئ أو كوارث طبيعية مثلاً أو نزاعات إقليمية أو حروب، أو في إطار سياسة وبرامج مسطرة تعمل على محاربة الفقر في شتى أنحاء المعمورة على شاكلة البرامج الإنمائية الساعية لتحقيق أهداف الألفية.

في هذا الإطار وبحكم أن الدولة هي التي تحمل على عاتقها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في شتى المجالات، فضلاً عن المسؤولية الأخلاقية تجاه الطبقة الفقيرة من المجتمع والمحدودة الدخل، صار لزاماً عليها إيجاد السبل الكفيلة التي تتيح لها القدرة على تعبئة الموارد المحلية لتمويل متطلبات التنمية ونفقات المعونة المباشرة، وخلق فرص استثمار لصالح الفقراء وتقديم لهم الرعاية الصحية والتعليم وإنشاء البنى التحتية وتحسين ظروف العيش. إلا أنه في ظل شح الموارد المالية الداخلية وضعف النظام المالي في استقطاب مصادر التمويل المحلية، تبقى المعونة الخارجية المقدمة من بعض الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة "الفاو" وغيرها الكثير، تبقى ملاذاً للفقراء والدول الفقيرة لإدراجها في موازنتها العامة أو

³⁸ نفس المرجع، ص72.

صناديق خاصة ليعاد توزيعها- المعونة الخارجية - وفق شروط وضوابط معينة تسمح بإرساء قواعد نمو اقتصادي محابي للفقراء وتعزيز مشاركة هؤلاء في الحياة العامة والسياسية وضمان العدالة الاجتماعية.

يمكن القول إجمالاً أن هنالك ثلاثة توجهات تضبط العلاقة بين المعونة والنمو وهي على النحو الآتي.

- التوجه الأول يرى أن المعونة ليس لها تأثير على النمو وقد تقوّض النمو بالفعل³⁹ وهذا عندما تهدر مثلاً في شكل ما يعرف بالإنفاق التفاخري (شراء السيارات الفخمة وتشيد القصور الرئاسية وتأثيرها...) أو تشجع الفساد المالي وإبقاء حكومات غير كفأة في السلطة مما يعرقل الإصلاح ويزيد من معاناة الفقراء. كما قد تقوّض هذه المعونة محفزات الإنتاج في القطاع الخاص وإنتاج العوائل الفقيرة ما ينجر عنه ارتفاع قيمة العملة وأسعار المنتجات الأمر الذي يجعلها أقل تنافسية وأقل ربحية في أسواق التصدير⁴⁰، بل تصبح الواردات أقل ثمناً وأفضل اختياراً بالنسبة للمستهلك المحلي وهو ما سينعكس على الناتج المحلي بالسلب والدفع بالمزارعين والصناعيين والحرفيين إلى البطالة أو التخلي عن اليد العاملة.

- التوجه الثاني يذهب إلى وجود علاقة إيجابية مع النمو في المتوسط (وإن لم يكن في أي بلد) ولكن عوائدها تتناقص⁴¹، فالمعونة يمكن أن تدعم النمو المحابي للفقراء بتمويل الاستثمارات في الصحة والتعليم في المناطق التي

³⁹ ستيفن راديليت وآخرون، المعونة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، المجلد

42، سبتمبر 2005، ص 17.

⁴⁰ هذا ما يعرف بتأثير المرض الهولندي

⁴¹ نفس المرجع، ص 17.

يكثُر فيها هؤلاء الأفراد أو بزيادة إنتاجيتهم بجلب التكنولوجيا والمساعدة التقنية والتدريب، إلا أن هذا النوع من المعونات وعلى الرغم من طول فترة أثرها يبقى تحقيق نتائجها بطيئاً ومتأخراً نسبياً.

- التوجه الثالث يميل إلى أن المعونة الخارجية لها علاقة شرطية بالنمو فلا تساعد في التعجيل بالنمو إلا في ظل ظروف معينة⁴²، وتتوقف الشرطية على عاملين اثنين أولاهما: مميزات المستفيد من المعونة وثانيهما: سلوكيات الجهة المانحة. فبالنسبة للمستفيد والذي يكون عادة بلداً فقيراً أو به معدلات مرتفعة من الفقر فيشترط توافر سياسات (اقتصادية، تجارية، اجتماعية، تعليمية، صحية...) ومؤسسات جيدة ومنظمة تحسن إدارة المعونات. أما بالنسبة لسلوكيات الجهة المانحة فالمعونة المتعددة الأطراف تكون عادة أكثر فعالية من المعونة الثنائية فضلاً عن إعطاء الأولوية وحرية أكبر للبلد المستفيد في استغلال المعونة بما يتمشى والمعتقدات والتقاليد وأولوية الانفاق حتى ينتفع بها الفقراء بنسبة عالية مقارنة بالفئات الأخرى من المجتمع وجعل الزيادة في معدلات النمو المتمخضة عن تدفق المعونات تعمل لصالح هذه الشريحة قبل غيرهم.

تشير فعالية المعونة إلى ذلك التأثير الذي تحدثه - المعونة - في الحد من الفقر وعدم الإنصاف، وزيادة معدلات النمو، وبناء القدرات، وتسريع وتيرة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي صاغ معالمها المجتمع الدولي؛ بينما تتجه كفاءة المعونة إلى الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد المعونة بما يضمن تحقيق غاياتها وعلى رأسها استهداف الفقر. وللبحث في مدى فعالية

⁴² نفس المرجع، ص 17.

المعونة وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها لا بد من مراعاة جملة من الاعتبارات؛ أبرزها :

- أ- وجود رؤية وطنية واضحة للتنمية يمكن أن يستند إليها دعم الجهات المانحة، مقرونة باستراتيجية متوسطة الأجل مناسبة لتحقيق هذه الرؤية ومعززة بقيادة حكومية وملكية وطنية لعملية التنمية وإصلاحات مستمرة⁴³.
- ب- مراعاة حجم المعونة ذاتها، إذ أثبتت الكثير من الدراسات التجريبية أنه كلما زادت المعونات بعد حد معين فإن تأثيرها على النمو يتناقص وهذا شأن البلدان الهشة⁴⁴، عكس البلدان التي بها نظام مؤسساتي قوي ومنسجم فإنه يتم استيعاب المعونة بشكل كفؤ وفعال.

⁴³ بازيل بي مرامبا: تنزانيا: شراكات ذكية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3، سبتمبر 2005، ص 39.

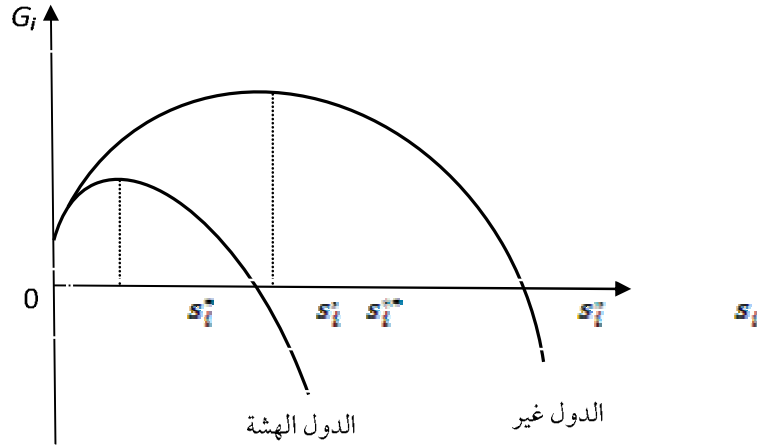
⁴⁴ أقر مجلس الاتحاد الأوروبي أن الهشاشة تشير إلى الهياكل الضعيفة أو الفاشلة وإلى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية والوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوفير الأمن والأمان لسكانها والحد من الفقر وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة والعادلة للموارد وإتاحة فرصة الوصول إلى السلطة.

في هذا الاتجاه قدمت دراسات⁴⁵ عن المعونة والنمو في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁴⁶ كونها تتميز بالهشاشة على غرار بحث "غوماني" وآخرون عام 2005 في المعونات التي تلقتها 25 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة بين 1970 و1997 ووجدوا أن كل نقطة مئوية ناتجة عن زيادة المعونة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تساهم في المتوسط بربع نقطة مئوية في معدل نمو هذه البلدان . أما دراسة " كليمنز" وآخرون عام 2004 فقد بحثوا في تأثير المعونة على المدى القصير، وتوصلوا إلى أنها أدت إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة لا تقل عن نصف نقطة مئوية بين عامي 1973 و2001. ووجد " لينسينك وموريسي" عام 2000 أنه على الرغم من أن تأثير المعونة على النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كان ضعيفاً مقارنة بالمناطق الأخرى، إلا أنه كان إيجابياً ومهماً.

⁴⁵ التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، ساندومينيكو دي فيسولي، ص14.

⁴⁶ حوالي 29 دولة على غرار أنغولا، الغابون، اثيوبيا، الصومال، السودان، جيبوتي، التشاد، أريتيريا، رواندا ...

الشكل رقم (2) : تأثير حجم المعونة على النمو



المصدر: التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، ص 13.

يشير G_i إلى معدل النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدولة i بينما يشير S_i إلى مستوى المعونة الفعالة للنمو في الدول (الهشة وغير الهشة)، وعليه يتبين أثر زيادة النمو بزيادة المعونة إلى أن يصل حد أقصى يعرف بـ "مستوى المعونة الفعالة للنمو" أين يتضاعف عندها معدل نصيب الفرد من الدخل، وكل معونة إضافية بعد هذا المستوى سوف تنعكس سلباً على النمو ومستويات الدخل.

ج- ضرورة توافق أدوات المعونة مع احتياجات المجتمعات الفقيرة، وتشمل هذه الأدوات كل من سبل دعم موازنة تخفيض الفقراء، إرساء شراكات وتأسيس صناديق عالمية، تقديم مساعدات فنية للمشاريع ورسم خطط لمواجهة الفقر والحد من تداعياته. وللتأكيد نشير أنه ليس بالضرورة أن تكون المعونة النقدية هي الأساس، بل قد تكون غذائية أو في شكل تجهيزات ومعدات أو أصول مادية أو حتى في شكل خبرة ونقل معرفة، الأمر والحال

هذه من شأنه أن يعيق يد الفساد والعبث على استغلال المعونة النقدية وصرفها في غير ما كان مخصص لها.

د- تنسيق المعونة والخضوع للمساءلة المتبادلة بين الجهة المانحة والمتلقية بتحسين نظم إدارة المالية العامة وعملية وضع الموازنة وكيفية توزيع مخصصاتها بما يضمن استفادة الفقراء من تدفق نفقاتها.

هـ- ربط تدفق المعونة بحسن الأداء والجهود المبذولة في تحقيق الأهداف المتوخاة، مع الحرص على استمرارية التدفق بشكل منتظم وفي التوقيت الملائم الذي يخدم الحاجة إلى هذه المساعدة.

و- الحرص على تحقيق الثنائية (استيعاب/انفاق)، إذ يعبر الاستيعاب عن التوسع في عجز الحساب الجاري (باستبعاد المعونة) الذي يعزى إلى المعونة الإضافية، وهو يقيس المدى الذي تحدث فيه المعونة تحويلا حقيقيا للموارد من خلال زيادة الواردات أو من خلال تخفيض الموارد المحلية المخصصة للإنتاج الموجه للتصدير. ويعتمد الاستيعاب على كل من سياسة سعر الصرف والسياسات التي تؤثر في الطلب على الواردات⁴⁷ وضبط الطلب الكلي عبر قنوات قرارات البنك المركزي المتعلقة بالعملة وتدابير السياسة النقدية. أما الانفاق فهو التوسع في عجز الموازنة العامة للدولة (باستبعاد المعونة) الذي يعزى إلى المعونة الإضافية⁴⁸. وبالتالي تحقق هذه الثنائية يعتبر كمؤشر عن ردة فعل أداء الاقتصاد الكلي على زيادة المعونة، فضلا عن الآثار الايجابية

⁴⁷ شيخار آيار وآخرون، التحدي الاقتصادي الكلي لزيادة المعونة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3، سبتمبر 2005، ص 28.

⁴⁸ نفس المرجع، ص 29.

المحتملة على زياد الدخول ومستويات النمو ومجالاته التي تخدم متطلبات الفقراء.

ي- التأثير المبكر للمعونة من شأنه تقوية النمو، حيث اثبتت العديد من الأبحاث أن تدفقات المعونة على النقل والتخزين، الاتصالات، توليد الطاقة وإمدادها، الزراعة والصيد، الصناعة والموارد المعدنية والتعدين، تخفيف أعباء الدين ودعم الميزانية، هذا التدفق سوف يحدث قفزة نوعية في مستويات النمو وبشكل أسرع، على خلاف صرف المعونة على حماية البيئة، الصحة والتعليم، الاسكان والتزود بالماء الشروب والصرف الصحي، بالإضافة إلى بعض الخدمات الاجتماعية الأخرى فإن تأثير المعونة سيكون متأخرا والأثر على النمو يكون أقل نسبيا⁴⁹.

سابعاً: الخلاصة :

إن التدفق الكبير والقوي للمعونة وتخصيصها في خدمة حاجات الفقراء ومناطق تواجدهم، من شأنه أن يحدث قفزة نوعية في معدلات النمو. لكن ضمان هذا التدفق أصبح مقلقا نتيجة تأثر بعض البلدان المانحة بالأوضاع التي يشهدها العالم من عدم استقرار وأزمات اقتصادية ومالية وتذبذب في أسعار المنتجات الغذائية والطاقة والتي ما فتئت تظهر هنا وهناك، فضلا عن بعض الاضطرابات الأمنية والسياسية... كل هذا من شأنه أن يقوّض الجهود الرامية إلى استهداف الفقر عبر قنوات المساعدات الإنمائية والمعونات الخارجية.

⁴⁹ للمزيد أنظر: ستيفن راديليت وآخرون، مرجع سابق، ص 19.

من أجل هذا بات لزاما على البلدان الفقيرة القيام بإصلاحات هيكلية ومؤسسية شاملة وجادة، على غرار إصلاح النظم المالية لتكون عملية تعبئة الموارد المحلية وسبل إنفاقها أكثر نجاعة وكفاءة، معززة بخلق مناخ استثمار يسمح بتدفق رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات المحلية والأجنبية، لاستدراك التأخر الحاصل في سلم التنمية ومعدلات النمو، وبالتالي السعي والتقدم أكثر في تحقيق أهداف البرامج الإنمائية والإقلال من حدة الفقر. إن توحيد الجهود من خلال مرافقة ورعاية البلدان المانحة والهيآت الدولية (الأمم المتحدة والبنك الدولي واليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية وغيرها) للبلدان الفقيرة في عملية الإصلاح أمر حتمي، ضمانا للنجاح أكثر وزيادة في فعالية المعونات الممنوحة وإضفاء الشفافية عليها.

قائمة المراجع:

1. الأمم المتحدة : التنمية الاقتصادية في أفريقيا مضاعفة المعونة : تحقيق الدفعة القوية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2006.
2. بازيل بي مرابا : تنزانيا:شراكات ذكية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3.سبتمبر 2005.
3. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ترجمة : مركز الاهرام للترجمة والنشر) : تقرير عن التنمية في العالم 1990، ط1، القاهرة 1990.
4. البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org/indicator/> في أكتوبر 2012.
5. التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، ساندومينيكو دي فيسولي.
6. حميدوش علي، براهيم محمد : الفقر وآليات محاربته، الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربته، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة، مارس 2010.

7. ربيع نصر : النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009.
8. ربيع نصر : رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، www.syrianeconomy.org، تُصفح في أوت 2012.
9. رضا صاحب ابو حمد : توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة دراسات اسلامية معاصرة. الاصدار الأول، جامعة كربلاء، العراق، 2010.
10. ستيفن راديليت وآخرون : المعونة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، المجلد 42، سبتمبر 2005.
11. سعيد علي العبيدي : اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار دجلة، الأردن، 2011.
12. الشفافية الدولية : الفقر والفساد، ورقة عمل معدة بواسطة البرنامج العالمي عن الفقر بالأمانة العامة لمنظمة الشفافية بالتعاون مع إدارة البحوث والسياسات، برلين، 2008.
13. شيوخار آيار وآخرون : التحدي الاقتصادي الكلي لزيادة المعونة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3، سبتمبر 2005.
14. شيهب عادل : الفقر والجريمة- المفاهيم والعلاقة-، مجلة العلوم الاجتماعية (مجلة إلكترونية)، www.swmsa.net، تُصفح في أوت 2012.
15. صابر بلول: السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، سورية، 2009.
16. عاقل فصيحة : البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.
17. عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، بلحمدي سيد علي : استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة- حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربته، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة، مارس 2010.
18. عزة محمد حجازي : أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

19. علي عبد القادر علي : النمو الاقتصادي المحايي للفقراء، سلسلة جسر التنمية، العدد 82، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
20. كامل رشيد علي التل : أثر التعليم على النمو الاقتصادي " حالة الأردن " رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.
21. كتوش عاشور، قورين حاج قويدر : التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات إقليمية، العدد 10، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2007.
22. كونا : الفقر في ماليزيا يتراجع 50 بالمئة في 2010، رؤية اقتصادية (مجلة الكترونية)، www.alroya.com، تصفح في سبتمبر 2012.
23. محمود حسن خان : فقر المناطق الريفية في البلدان النامية وانعكاساته على السياسة العامة، مجلة قضايا اقتصادية، العدد 26، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2001.
24. منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف) : دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر، القاهرة، 2010.
25. ناصر مراد : تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، الملتقى الدولي حول الفقر وطرق محاربته، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، مارس 2010.
26. Observatoire national de la pauvreté et de l'exclusion sociale : Le rapport de l'observatoire national de la pauvreté et de l'exclusion sociale 2005-2006, la documentation française, paris, 2006.